

تقويم المعجم العربي القديم

... لما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه فمنها
التشيعات للآراء ... ومنها الدهول عن المقاصد ... ومنها توهم
الصدق ... ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع ... فإن كل حادث من
الحوادث ذاتا كان أو فعلا لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيها يعرض له من
أحواله .
ابن خلدون .

بقلم : رفيق بن حمودة

تمهيد

يتميز التراث المعجمي عند العرب بغزارة الإنتاج وثرائه فلقد بدأ
التأليف في هذا المجال مبكراً ولم يكد نسق الكتابة في ذلك يفتر حتى عصور
متأخرة (1) . وتناولت الدراسات الحديثة هذه المعاجم بالبحث فاشتركت في
وصف محتواها وانفرد بعضها بتقويمها تقويماً يدعو إلى التحري .
لذلك رأينا من المفيد أن نسهم في تبين قيمة ما خلفه أسلافنا من تراث
معجمي وذلك بإعادة النظر في أهم المآخذ التي رأى بعض الدارسين أن هذه
المعاجم تشكوها .

(1) وجدي رزق غالي . المعجمات العربية . القاهرة 1971 . حيث نجد ضبطاً للمعاجم العربية
العامة الواحدية اللغة مرقمة من 1 إلى 132 .

ولقد اخترنا أن يقتصر هذا البحث على المعجم العربي القديم لجوامع مشتركة تختصّ بها تلك المعاجم وتجعل ضوابط تقويمها مستقلة عن ضوابط تقويم المعاجم الحديثة . وقد تقرّر في الدّراسات أن أوّل المعاجم القديمة كتاب العين للخليل بن أحمد ت 175 هـ وآخرها تاج العروس للزبيدي تـ 1205 هـ .

I . مآخذ الدّارسين على المعاجم القديمة .

يعسر في مثل هذا العمل أن يلمّ المرء بآراء كلّ الدّارسين الذين تحدّثوا عن مآخذ المعاجم . لأنّ هذا الأمر كاد يشغل كلّ من تصدّى للمعجم بالدراسة حتّى أنّ « الكلام على عيوب المعجمات العربيّة يكاد يكون معادا مكرورا »¹ . لذلك اخترنا أعمالا ثلاثة نرى أنّها لتنوّعها في اتّجاه البحث ولتباعدها في تاريخ النّشر مؤهّلة لتعطينا صورة متكاملة عن الموضوع .

- حسين نصّار . المعجم العربي نشأته وتطوّره ط 1 مصر 1956
وط 2 . مصر 1968 . وهو رسالة دكتوراه اقتصر البحث فيها على المعجم .
- عدنان الخطيب . المعجم العربي بين الماضي والحاضر ط .
مصر 1967 . وهو مجموعة محاضرات ألقاها المؤلّف على طلاب قسم
الدّراسات الأدبيّة واللّغويّة .

- رمضان عبد التّوّاب . فصول في فقه اللّغة ط 1 القاهرة 1973 -
ط . 3 القاهرة 1987 . وهو مجموعة فصول أحدها في المعاجم العربيّة .
مؤلّفه رئيس قسم اللّغة العربيّة بكلّيّة الآداب بجامعة عين شمس . والكتاب
« كان ذا صدى كبير في المؤلّفات اللّغويّة والرّسائل العلميّة في الوطن العربيّ في
السّنوات الماضية » (3) .

(2) عدنان الخطيب . المعجم العربي بين الماضي والحاضر . القاهرة 1967 ص 63 .

(3) رمضان عبد التّوّاب . فصول في فقه اللّغة . ط 3 . القاهرة 1987 ص 4 .

وسنكتفي بالوقوف على المآخذ التي رأى هؤلاء الباحثون أنّ المعاجم القديمة تشترك فيها . ونستعرضها كما جاءت في دراسات أصحابها عبارة وترتيباً . ونرقمها ترقياً يسمح بالرجوع إليها كلّما احتجنا إلى ذلك أثناء البحث

I . أ - مآخذ حسين نصّار (4)

I . أ . 1 - التّصحيح .

I . أ . 2 - عدم تمثّل المؤلّفين للغرض من المعاجم . لم يصرّح بما يقصده بالغرض ولكن نتبيّن من خلال نقده أن ذلك الغرض يقتضي أن يكون المعجميّ عند وضعه لمعجمه واعياً بمستويات اللّغة وبالفرق بين معجم اللغة وغيره من المعاجم وبحجم المعجم الذي يريده .

I . أ . 3 - القصور عن استقصاء « الألفاظ الواردة في الرّسائل اللّغويّة الصّغيرة وفي دواوين الشعر » (5) رغم أنّ المعجميّين سعوا إلى جمع كلام العرب .

I . أ . 4 - نظم ترتيب الكلمات التي اختلفت وصعبت و« يزيد تلك الشّكوى حدّة أن لا يوجد معجم واحد كبير يسير على حروف ألف باء من أوّل الكلمة إلى آخرها . . . وهو النّظام الأمثل عندنا » (6) .

(4) حسين نصّار - المعجم العربي نشأته وتطوّره . ط . القاهرة 1967 ص 747 ← 759 .

(5) نفسه ص 751 .

(6) نفسه ص 754 .

- I . أ . 5 - الإضطراب في مَادَّة الشَّرْح . « ويعيب الموادّ أيضا إلى جانب عدم التّرتيب قصور العرض وإيهامه وسوء التّفسير » (7) .
- I . ب - مآخذ عدنان الخطيب (8) .
- I . ب . 1 - عدم تحديد المعجميّ للخطّة التي سيّتبّعها في معجمه أو تحديده لها وعدم الإلتزام بها بعد ذلك .
- I . 2 - النّقص في الإحالة : كأن تشرح الكلمة أ بالكلمة ب وتشرح الكلمة ب بالكلمة أ .
- I . ب . 3 - عدم التمسّك بالتناظر : كأن يورد المعجميّ بعض شهور السّنة دون البعض الآخر فلا يستوفيهما .
- I . ب - نقص التّكامل : كأن تشرح الكلمة أ بالكلمة ب وأن يسهو المعجميّ عن إدراج الكلمة ب في قائمة الوحدات التي يتناولها المعجم بالشرح أو أن يتعمّد السّهو لموقفه من تلك الكلمة .
- I . ج - مآخذ رمضان عبد التّوّاب (9) .
- I . ج . 1 - إغفال ناحية التّطوّر اللّغوي « أغفلوا ناحية مهمّة تلك هي ناحية التطوّر اللّغوي في نواحي الأصوات والبنية والدّلالة والأسلوب » (10) .

(7) نفسه ص 758 .

(8) عدنان الخطيب . المعجم العربي بين الماضي والحاضر ط . مصر 1967 ص 63 ← 88 .

(9) رمضان عبد التّوّاب . فصول في فقه اللّغة ط . القاهرة 1987 . ص 286 ← 289 .

(10) نفسه ص 286 .

I . ج . 2 - قصورها (المعاجم) في الاستدلال على المعنى بالشواهد « (11) فنجد كثيرا من المواد التي لا شواهد عليها .

I . ج . 3 - خلوها من المقارنات باللغات السامية الأخرى .

I . ج . 4 - التّضخّم في المادّة : « والسّرّ في ذلك يرجع إلى نقل المادّة اللّغويّة الواحدة عن أكثر من مصدر » (11) .

I . ج . 5 - المعاجم تخلط كثيرا بين مستوى العربيّة الفصحى واللهجات القديمة « (12) .

I . 6 - التّصحيّف والتّحريف .

I . ج . 7 - « عدم المنهجية في ترتيب مفردات المادّة الواحدة » (12) .

نلاحظ أن كلّ هذه المآخذ مركّزة على صنف واحد من المعاجم هو معاجم الكلمة (13) . أمّا معاجم الموضوع (13) فلم تحظ بالتقويم الذي حظيت به معاجم الكلمة ، والحال أنّ كثيرا من الدّارسين اعتبروها من المعاجم شأنها في ذلك شأن معاجم الكلمة . فالأمر فيه إشكال ولنا إليه عودة في (II . ب) .

ونلاحظ كذلك أنّ الدّارسين اجتهدوا في البحث عن هذه المآخذ وجمعها واتفقوا في بعض المآخذ من حيث الصّيغة والمحتوى (I . أ . 1

(11) نفسه ص 287 .

(12) نفسه ص 288 .

(13) سيّضح ما نعنيه بمعاجم الكلمة ومعاجم الموضوع في مرحلة (II . ب) من البحث .

و 1. ج. 6) . كما اتفقوا في بعض المآخذ الأخرى من حيث المحتوى واختلفوا في زاوية النظر إليها فالمآخذ (1 . أ . 5) و (1 . ج . 4) تدور كلها حول ظاهرة الشرح في المعجم . ويبدو اختلافهم أكبر في ترتيب هذه المآخذ فمآخذ التصحيف مثلا يرد الأول عند حسين نصار والسادس عند رمضان عبد التّوّاب . وذلك يرجع إلى اختلاف في مقاييس الترتيب بينهم . ولعلّ اعتمادنا على طبيعة التصنيف المعجمي يهدينا إلى مقترح في تصنيفها . فالمعجمي يمرّ بمرحلتين لينجز المعجم : مرحلة تصوّر يحدّد فيها أهداف عمله وتصوره للطرق الكفيلة بإنجازه . ومرحلة إجراء يحاول أن يحقق فيها الأهداف التي رسمها .

يمكن في ضوء ذلك أن تتوزّع المآخذ إلى مجموعة مجالها التّصوّر وهي المتّصلة بأهداف المعجميين وبمقومات تصوّرهم للمعجم (14) . وإلى مجموعة ثانية مجالها التّطبيق بعضها يندرج في قضايا الجمع (15) وبعضها الآخر يندرج في قضايا الوضع (16) .

وبديهي أن فصلنا بين التّصوّر والتّطبيق وبين الجمع والوضع منهجيّ بحث . فالتّطبيق إجراء لما يقوم عليه التّصوّر والوضع ترتيب وشرح لما جُمع ، لذلك تجد بعض المآخذ مكانا تحت أكثر من عنوان .

II . المقومات النّظرية في المعجم العربي :

اختلف الدّارسون المحدثون في تحديد دلالة « النّظرية » المتّصلة بالمعجم . فالأستاذ محمّد رشاد الحمزاوي يرى أنّ النّظرية المعجميّة تتجسّد في

(14) وهي المآخذ التالية : (1 . أ . 2) و (1 . أ . 4) و (1 . ب . 1) و (1 . ج . 1) و (1 . ج . 3) و (1 . ج . 4) .

(15) وهي المآخذ التّالية : (1 . أ . 3) و (1 . ب . 3) و (1 . ب . 4) و (1 . ج . 5) .

(16) وهي المآخذ التالية : (1 . أ . 1) و (1 . أ . 4) و (1 . أ . 5) و (1 . ب . 2) و (1 . ج . 2) و (1 . ج . 4) و (1 . ج . 6) و (1 . ج . 7) .

« القضايا الجوهرية التي يمكن أن نبني عليها المعجمية العربية » (17) ويرى أن أصحاب المعاجم « لم يعتنوا بالنظريات بقدر ما اعتنوا بالتطبيقات » (17) . لذلك يقترح أن نعتني بالدراسات الحديثة لتبين معالم هذه النظرية . ويذهب الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف في دراسة علمية إلى محاولة بيان الحدود الفاصلة والخطوط الواصلة بين المعجم الذهني والمعجم المكتوب ، للبرهنة على « أن التطبيق المعجمي يستوجب نظرية لغوية عامة ذات مستويات تجريدية متدرجة ، تحتوي في درجة من درجاتها نظرية معجمية لا تناقض النظرية النحوية الشاملة للأصوات والصيغ والتراكيب » (18) ولئن كانت هذه الدراسة متميزة بمرافقتها فإنها تذهب في التجريد إلى حدّ ليس يهمنّا في بحثنا هذا فما نقصده بالمستوى النظريّ في المعجم العربيّ هو ما يقتضيه تصنيف المعجم من تحديد للغايات ورسم للخطة التي يُحتاج إليها في وضع المعجم .

في هذا المجال يرى عدنان الخطيب في (1 . ب .) أن معاجمنا تشكو عدم تحديد الخطة أو عدم الالتزام بها دون أن يبين لنا ما ينبغي أن تقوم عليه هذه الخطة . أما حسين نصّار فيرى في (1 . أ . 2) أن المؤلفين غير متمثلين للغرض من المعاجم . فما هو الغرض من المعجم ؟ وهل هو غرض واحد أم أغراض متعدّدة ؟ وما هي مظاهر تمثّل هذا الغرض أو هذه الأغراض ؟ نرى أنه لا بدّ أن نحدّد المستويات التي تتجلّى فيها المقومات النظرية لجمع المعجم العربي ووضعه لتتمكّن من الإجابة عن هذه الأسئلة .

(17) محمد رشاد الحمزاوي . من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا تونس 1983 ص 52 .

(18) محمد صلاح الدين الشريف - المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي بمجلة المعجمية ص 15 . عدد 2 تونس 1986 .

II . أ - علاقة التصنيف المعجمي بعلوم اللغة .

يصرّح المعجميون (*) غالباً بهدفين اثنين ظاهرين هما جمع كلام العرب ووضعه في ضوء ترتيب معين . ويسكتون عن أهداف أخرى فرعية لو لا تحقيقها لما تمكّنوا من وضع المعجم الذي يتصدّرون لتأليفه . فلا بدّ أن يحلّل المعجميّ المدوّنة التي جمعها إلى وحدات ، وهو في حاجة إلى تصنيف تلك الوحدات ليحدّد ما يكون منها مادّة لعمله ، ثمّ هو مضطرّ إلى الاعتماد على شبكة من العلاقات تتجمّع بموجبها تلك الوحدات في مجموعات تكوّن أبواب المعجم وفصوله .

II . أ . 1 - تحليل المدوّنة إلى كلمات :

كان المعجميون العرب في الغالب من الناطقين بالعربية والمتفقهين فيها فلم يصعب عليهم تحليل المدوّنة إلى كلمات . كما ساهم النّحاة (*) في تحديد الضوابط النّظرية للكلمة بمباحث صدّروا بها مصنّفاتهم يدور موضوعها حول « علم ما الكلم من العربيّة » فاستفاد المعجميون بذلك ولم يثيروا هذا الموضوع في مقدّماتهم . ويبدو أنّ الضّغوط الإجرائيّة غلبت على ضبطهم لحدود الكلمة فاعتبروا في الغالب أنّها الوحدة القابلة للعزل في الكتابة . في حين أنّ النّحاة لم يكتفوا بهذا الضّابط وإنّما اعتمدوا ضوابط أخرى وتوصّلوا إلى نتائج دقيقة مختلفة أحيانا بيّنها الأستاذ عبد القادر المهيري (19) . وتظهر بعض وجوه هذا الاختلاف في أنّ المعجم لم يتضمّن كلّ الوحدات التي اعتبرها النّحاة كلمات

* مصطلح « المعجمين » مستعمل للدلالة على العلماء الذين اعتنوا بجمع اللغة في معجم ومصطلح « النّحاة » مستعمل للدلالة على من اهتم من العلماء بانظمة اللغة : صوتا وصرفا ونحوا .

(19) عبد القادر المهيري . مفهوم الكلمة في النحو العربي . حوايات الجامعة التونسية عدد 23

سنة 1984 .

مثل بعض الوحدات النحوية . وننبّه إلى أننا سنستعمل في بحثنا هذا مصطلح كلمة أو وحدة معجم للدلالة على كلّ وحدة تضمّنها المعجم العربيّ سواء أكانت وحدة معجميّة بالمفهوم اللّسانيّ Lexème أم لم تكن . وذلك تبسيطاً لما يقتضيه وصفنا للمعجم لا موافقة على أنّ تلك الكلمات وحدات معجميّة . فالأمر في حاجة إلى بحث واستقصاء يتجاوزان أهداف بحثنا هذا .

II . أ . 2 - تصنيف الكلمات :

سعى المعجميّون في البداية إلى الفصل بين كلمات تنتمي إلى المعجم وأخرى لا تنتمي إليه . يقول الخليل بن أحمد ت 175 هـ « كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف : على الثنائي والثلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ » (20) فهو يخرج الحروف الأحاديّة من هذه الأصناف ولعلّ ذلك يرجع إلى اعتباره أنّ عمليّة البناء تقتضي على الأقلّ حرفين والحروف الأحاديّة كلمات لا بناء فيها . فكأنّ المعجم كان مقصوداً مع الخليل على الوحدات التي يتوفّر فيها شرط البناء أي أن تكون متألّفة من حرفين فأكثر . والمرجح أنّ ذلك متّصل بمنهج الخليل في حصر وحدات اللّغة في أصول أبنيّتها بالاعتماد على التّقليبات . إلّا أنّ العمل بهذا الضّابط سيّطل مع ابن منظور ت 711 هـ بصورة واضحة . فقسم كبير من حروف المعاني الأحاديّة وكثير من حروف المباني ستجد مداخل لها وفصولاً تُشرح فيها خصائصها الصوتيّة وعملها النّحوي . . . وذلك لأسباب نقف على بعضها في (II . د) . والملاحظ أنّ حروف المعاني جُمعت في معاجم المواضيع في أبواب مخصوصة ورُتبت معجميّاً فجاءت في المخصّص لابن سيده ت 458 هـ

(20) الخليل بن أحمد . كتاب العين تحقيق عبد الله درويش ط . بغداد 1967 ج I ص 53 .

الأحادية قبل الثنائية والثلاثية قبل الرباعية (21) . وربما كان ذلك خطوة أولى مهّدت لظهور معجم مختصّ بالحروف هو « الجني الداني في حروف المعاني » (22) الذي جمعه المرادي ت 749 هـ وراعى فيه ضابطين في الترتيب : ضابط عدد الحروف في الأبواب وضابط الألف باء داخل الأبواب .

II . أ . 3 - التمييز بين الشكل المنجز والشكل النظري

وهو اختزال للوحدات المنجزة يقع في مستويين اثنين من مستويات التجريد . فيعزل المعجمي في المستوى الأول الوحدات التي تتطلبها بعض مقولات النحو أو الصرف كأن يحذف من الفعل علامات التصريف فلا يصل إلى قاتل إلا بعد التمييز بينها وبين ما يسبقها ويلحقها من علامات تصريف أو ضمائر في الماضي والمضارع والأمر . ويعزل في المستوى الثاني الحروف الزائدة على أصل البناء . يقول الخليل : « ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة مثل قرعلانه إنما أصل بنائها قرعل ومثل عنكبوت إنما أصل بنائها عنكب » (23) . ويبدو أن المعجميين توصّلوا بمستوى التجريد الثاني إلى حلّ مسألة اختلف فيها النحاة كثيرا وهي مسألة أصل الاشتقاق هل هو الفعل أم المصدر . فاعتبروا أن البناء الأصلي شكل نظريّ تجريديّ يمكن أن ننطلق منه لتحصل على الفعل والمصدر وسائر الكلمات التي تحتوي على الحروف الأصلية الموجودة في ذلك الشكل باعتباره يحتوي على الحروف الثابتة التي تشترك فيها مختلف الكلمات المستعملة . واختاروا تلك المادّة الأصلية لتكون في المعاجم الاشتقاقية مداخل

(21) ابن سيدة . المخصّص . السطر 14 من 11 ← 61 ط . بيروت د . ت .

(22) الحسن بن قاسم المرادي . الجني الداني في حروف المعاني . حقّقه فخر الدين قباة ومحمد نديم فاضل ط 2 . بيروت 1983 .

(23) الخليل بن أحمد كتاب العين تحقيق عبد الله درويش ط . بغداد 1967 ج I ص 55 .

للكلمات المستعملة . فالمادّة الأصليّة أو المدخل entrée (ع ر ش) تندرج تحتها الكلمات المستعملة : عَرَش ، عريش ، عَرَش ، أعرش ، عُرَش ...
أدرك المعجميون العرب أنّ تصنيف المعجم لا يستقيم إلّا بعد التمكن من الجهاز النظري الذي يحكم عمليّة التّخاطب . فالتّواصل la communication يتحقّق بالكلام والكلام أشكال لغويّة منجزة تنسج بالاعتماد على أشكال نظريّة مجرّدة فلا يمكن تفكيك المدوّنة بغير الرّجوع إلى قوانين النّحو وقواعد الأبنية وتوليفات الأصوات ؛ ويتعذّر وضع خطّة لمعجم دون التّبحر في العلم بتلك الأنظمة . فكان المعجميّ نَحْوياً بالضرورة . يقول ابن سيده في مقدّمة المحكم : « وذلك أنّي أجد علم اللّغة أقلّ بضائعي وأيسر صنائعي إذا أضفته إلى ما أنا به من علم دقيق النّحو » (24) وكان النّحاة يتتبعون زلّات المعجميّين في الجانب الذي يهّمهم من المعجم . يقول ابن جنيّ « وأمّا كتاب الجمهرة ففيه أيضاً من اضطراب التّصنيف وفساد التّصريف ما أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر . ولما كتبه وقّعت في متونه وحواشيه جميعاً من التّنبيه على هذه المواضع ما استحيت من كثرتّه » (25) .

II . ب - أصناف المعاجم .

سعى الدّارسون إلى تصنيف المعاجم ولكنهم رغم ما بذلوه من جهد اختلفوا (26) في عدد المدارس وتجادلوا في تحديد بعض روادها . ولعلّ ذلك يرجع إلى تصنيفهم للمعاجم بالاعتماد على طريقة ترتيب الكلمات فيها ، في

(24) ابن سيده . المحكم تحقيق مصطفى السّقا وحسين نصّار ط . مصر 1958 ج I ص 16 .

(25) جلال الدين السيوطي . المزهري في علوم اللّغة وأنواعها ط . بيروت 1986 ص 93 .

(26) تصنيف حسين نصّار في المعجم العربي نشأته وتطوّره ط . مصر 1968 وتصنيف بكرى شيخ أمين في مقدّمة الصّحاح بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار ط 2 . بيروت 1979 . وقد اعترض عليه المحقّق في نفس المقدّمة وأفاض في مناقشته .

حين أنّ المدرسة تقوم على « فئة من الأشخاص مؤلفين كانوا أو فنّانين . . . قد تجمعهم فترة تاريخيّة وقد يتلاحقون في الزمن ينتسبون إلى نفس الشّيخ تعلّمًا وينشرون نفس المبادئ تعليمًا » (27) . فما تختصّ به المدرسة إنّما هو المبادئ التي تعكس نظرة متميّزة في طرق موضوع من المواضيع لذلك يصعب أن نفتنع بتصنيف للمدارس المعجميّة يقوم على الاختلاف في ترتيب المداخل . فسواء كان ذلك التّرتيب مخرجيًا أم ألفبائيًا وسواء اعتبر فيه الحرف الأوّل أم الأخير لا يعدو أن يكون ترتيبًا يتناول الكلمة من حيث شكلها ويحدّد الحروف التي يحتمسها في التّرتيب ويقرّر الحرف الذي يبدأ به . فمدخل (عرج) نجده في كتاب العين في باب (ع ج ر)

وفي الجهمرة في باب (ج ر ع)

وفي لسان العرب في باب الجيم فصل العين .

ويبدو أنّ المعاجم العربيّة القديمة اتّجهت اتّجاهين مختلفين جوهريًا في تناول مدوّنّة كلام العرب . وقد نتج عن هذا الاختلاف تصوّران للتّصنيف المعجميّ ؛ تصوّر اعتبر أنّ الكلمة من حيث شكلها - أي من حيث هي دالّ جوهر التّصنيف وفي ضوء ذلك حلّ المدوّنّة ورّبّ وحداتها وتصوّر ثان اعتبر المعنى المستفاد أي المدلول جوهر التّصنيف ففكّك المدوّنّة إلى وحدات ثمّ ألف بينها في محاور ورتّبها ترتيبًا مخصوصًا . لذلك نرى أن المعجميّة العربيّة عرفت مدرستين هما مدرسة الكلمة ومدرسة الموضوع .

II . 1 . - مدرسة الكلمة :

تشمل هذه المدرسة كلّ المعاجم التي جعلت الكلمة جوهر عملها مهما اختلفت في طرق التّرتيب . وقد أسّس الخليل بن أحمد ت 175 هـ هذه

المدرسة ولم تختلف عنه بقية المعاجم في شيء غير إعادة النظر في ترتيب المواد الأصلية للكلمات . وقد حافظت كل هذه المعاجم على مفهوم أساسي كاف للجمع بينها في مدرسة واحدة هو مفهوم التوليد من أصل البناء أو الاشتقاق بالمعنى الواسع للكلمة . ذلك أن الاشتقاق ارتبط عند النحاة بالشكل وبالمعنى « المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب أو اتصاهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب وهذا الاتصال أمر معنوي محقق لا محيد عنه » (28) وقد أدى اعتمادهم على الضابطين معا إلى الاختلاف في أصل بعض الكلمات وإرجاعها إلى أصلين أو ثلاثة أصول . فإنسان (29) ترجع إلى الأنس بمعنى ما خالف الوحشة وترجع إلى الإيناس بمعنى الإبصار كما ترجع إلى النسيان . أما الاشتقاق عند المعجميين فقد اعتمد فيه الشكل بدرجة أساسية ونتبين ذلك من المثال التالي :

- مدخل (ن . ع . م) في لسان العرب يشتمل على الكلمات التالية -
 النعمة والتعيم والتعنى ...
 - النُعمَةُ ونِعم
 - النِّعامة والنعام وابن النِّعامة ...
 - النِّعمُ والأنعامُ
 - أنعم
 - نِعم
 - تنعم بالمكان
 - النُّعمان (الدم)

(28) رضي الدين الأستراباذي . شرح الشافية . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ...

ط . بيروت 1982 ج II . ص 356 .

(29) نفسه ج II ص 349 .

- نعمان بن المنذر
- المنعم (المكنسة)
- أسماء مواضع : أنيعم ، أنعمان ...
- النعمة : فرس مشهورة
- ينعم : حي من اليمن .
- نعم ونعم حرف التصديق ، أنعم ونعم ...

فمادة (ن . ع . م) ليست أصل اشتقاق جميع الكلمات المدرجة تحتها بالمفهوم الذي حدّ به النحاة الاشتقاق . وإنما هي حروف عدّها المعجميون أصولاً لكلّ تلك الكلمات بما في ذلك من أسماء أعلام ومن وحدات يصعب القول باشتقاقها مثل حرف التصديق نعم ومن وحدات نحوية أيضاً فمادة (ر . ب . ب) في لسان العرب تشمل [الرّب ، الرّبيّة ، الرّبّانيّ ، ربّ . . .] وتشمل أيضاً حرف الجرّ ربّ . نرجح إذا أنّ المعجمين وسّعوا مفهوم الاشتقاق الى مستوى لم يعتبروا فيه بدرجة أولى غير الوجه الدّالّ للكلمة واعتبروا أنّ الاشتقاق يكون من مادة خامّ ليس لها دلالة ولا يمكن النطق بها . ولا شك أنّ هذه المسألة في حاجة إلى بحث مستفيض يبيّن مواطن الاتفاق ومواطن الاختلاف بين النحاة والمعجمين في تعاملهم مع هذه الظاهرة .

ولقد اعتبر حسين نصّار في (I . أ . 4) أنّ اعتماد هذا المفهوم أدّى إلى اختلافات كبيرة في نظم التّرتيب في المعاجم ودعا إلى تصنيف معاجم ترتّب الكلمات باعتبار حروفها متجمّعة لا باعتبار أصل البناء ولكننا نرى أنّ في هذه الدّعوة تأثراً خطيراً بالمعاجم الغربيّة لا يراعي خاصيّة الاشتقاق في اللّغة العربيّة .

II . ب 2 - مدرسة الموضوع

هي مدرسة اعتبرت أنّ جانب المعنى هامّ أيضا في التصنيف المعجميّ فجمع أعلامها الوحدات في مواضيع ثمّ قسّموا كلّ موضوع . إلى محاور وكلّ محور محتضن مجموعة من الكلمات . يقول ابن سيده : « فأما فضائل هذا الكتاب من قبل كَيْفِيَّة وضعه فمنها تقديم الأعمّ فالأعمّ على الأخصّ فالأخصّ والإتيان بالكلّيات قبل الجزئيات والابتداء بالجواهر والتّقفية بالأعراض ... » (30) .

ومّا لا شكّ فيه أنّ أعلام هذه المدرسة اعتمدوا على رسائل الموضوعات في جمع مدوّنتهم ولكنّ عملهم الحقيقيّ تمثّل في تفكيك تلك المدوّنة وترتيبها في ضوء تصوّر معين لمجالات دلاليّة تعقد بينها علاقات مختلفة كعلاقات التّقابل بين ماء السّماء = ماء الأرض ، كثرة الماء واجتماعه = قلّة الماء ، صفاء الماء = كدرة الماء وهذه العلاقات نكتشفها مثلا من خلال باب « ما يخصّ ماء السّماء وماء الأرض » (31) الذي يقسّم في المخصّص إلى أبواب منها :

- نعوت الماء من قبل كثرته واجتماعه
- ماء غمر
- ماء بلائق
- ماء زغرب
- ماء طيسل ...
- أسماء الماء ونعوته من قبل قلّته
- ماء قليل
- ماء ثمّد
- ماء مشفوه

(30) ابن سيده . المخصّص . بيروت د . ت ج I ص 10 .

(31) ابن سيده . المخصّص . ط . بيروت د . ت المجلد 2 السّفر 9 ص 130 وما بعدها .

ماء مضاف
 ماء ضحضاح . . .
 ماء عذب
 ماء نقاخ
 ماء فضيض
 ماء زلال
 ماء فرات . . .

- نعوت الماء من قبل طعمه

ولعلّ في هذه الطريقة في تقديم مادّة المدوّنة محاولة طريفة للكشف عن أجزاء المعنى التي تميّز كلمة عن كلمة غيرها إذا جمع بينهما مجال دلاليّ واحد ولم يختلفا إلّا اختلافا ظاهرا فكأنّهما من المترادفات .

وقد أدرك من صنّف في هذه المدرسة أنّ يتوجّه بمعجمه إلى جمهور معين . يقول ابن سيده : « أردتُ أن . . . أضعه مبوّبا حين رأيت ذلك أجدي على الفصيح المدره والبلغ المفوّه والخطيب المصقع والشاعر المجيد » (32) . وربما فسّر ذلك قلة المعاجم في هذه المدرسة . فلم يشتهر منها غير الغريب المصنّف لأبي عبيد ت 224 هـ ومتخير الألفاظ لابن فارس ت 395 هـ وفقه اللّغة للثعالبي ت 429 هـ والمخصص لابن سيده ت 458 هـ .

وهذا المدرسة لا تزال في رأينا في حاجة إلى مزيد العناية من قبل الباحثين حتّى يُستوعب القول فيمن صنّف فيها وفي خصائصها . فلا توجد في ذلك محاولة جامعة (33) . والغريب أنّ حسين نصّار ذهب إلى إدماج بعض هذه

(32) نفسه ج I ص 10 .

(33) نعتبر أنّ كتاب الأستاذ محمّد الطالبي . المخصص لابن سيده ط . تونس 1956 دراسة قيمة ولكنها اقتصرت على معجم واحد من هذه المعاجم .

المعاجم في كتب الرسائل وأخرجها من المعاجم . فاعتبر أن المخصّص من كتب الصفات والحال أن في القول بوجود هذه المدرسة جواباً عن مسألة ضرورة مراعاة مستوى الجمهور في تصنيف المعاجم . ألم يعتبر في (I . أ 2) أن ذلك من مظاهر تمثّل المؤلف للغرض من المعجم ؟ ويبدو أن المعجميّين العرب لم يضعوا معاجم إلا وقد تصوّروا جمهور قراءهم وهذا الجمهور صنفان كبيران : خاصّة وجّهوها لها معاجم الموضوع وعمامة صنّفوا لها معاجم الكلمة . وإذا تعدّدت أصناف جمهور القراء ومستوياتهم في يومنا هذا بفضل انتشار التّعليم فمن واجب واضعي المعاجم المعاصرين أن يراعوا ذلك . ولكن ينبغي أن لا يحملنا هذا الأمر على الاعتقاد أن المعجم القديم كان ينبغي أن يراعي أصناف جمهور اليوم .

II . ج - السّياق التّاريخي :

تحاول الدّراسات الحديثة أن تصف محتوى المعاجم ومناهجها وخصائصها ولكنّها في تقويمها لتلك المعاجم لا تصل بين ما تعتبره من المآخذ وبين المعطيات الظرفية التي يتنزّل فيها وضع المعجم .

ولقد توسّع المعجميون القدامى في الحديث عن هذه المعطيات باعتبارها الأسباب الدّاعية إلى وضع معجم جديد أو مخالف . فرأى ابن دريد ت 321 هـ أن « النقص في الناس فاش والعجز لهم شامل » (34) فأصبحوا لذلك غير قادرين على استعمال معجم العين للخليل بن أحمد ت 175 هـ الذي « ألّف كتابه مشاكلاً لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدة أذهان أهل دهره » (34) فكان هدف ابن دريد أن يضع معجماً يراعي مستوى القراء ويختار الكلام الأقرب إلى الاستعمال وسمّاه الجمهرة : « لأنّا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشيّ والمستنكر » (35) .

(34) ابن دريد كتاب جمهرة اللغة تحقيق رمزي منير البعلبكي ط . بيروت 1987 ص 40 .

(35) نفسه ص 41 .

وقد حدّد الأزهري ت 370 هـ السّبب الرّئيسيّ الذي يفسّر ما اعتبره ابن دريد « نقصا » و « عجزا » وما قد ينتج عنه من خطر لا يمسّ اللّغة العربيّة فقط وإنّما يمسّ القرآن أيضا : « تكلّموا في كتاب الله جلّ وعزّ بلكنتهم العجميّة دون معرفة ثاقبة فضّلوا وأضلّوا » (36) . فالخطر المحدق بالعربيّة وبالقرآن ناتج في نظره عن امتزاج العرب بالأعاجم . وإذا كان هذا الامتزاج أمرا حتمته الفتوحات واتّصال العرب بثقافات ولغات قد تهدّد العربيّة والعرب فمن الطّبيعيّ أن يكون هدف الأزهريّ صيانة العربيّة من أخطار العجمة « قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغة العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغها . . . فهذبّت ما جمعت في كتابي من التّصحيف والخطأ بقدر علمي » (37) .

ولمّا استفحل الخطر أيّام ابن منظور ت 711 هـ وأصبح الصّراع بين العربيّة والأعجميّات علنيّا لم تعد الحاجة تدعو إلى التّبسيط أو التّصحيح كما فعل ابن دريد والأزهري وإنّما دعت إلى جمع أقصى ما يمكن من كلام العرب صيانة له من الضّياع والتّلاشي : « صار التّطوق بالعربيّة من المعايب معدودا وتنافس النّاس في تصانيف التّرجمات في اللّغة الأعجميّة وتفاصحوها في غير اللّغة العربيّة . فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغته يفخرون وصنعتة كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون » (38) .

إنّ السّياق التّاريخيّ عامل أساسي في عمليّة التّقويم وإنّ بعض ما يعتبر اليوم من المآخذ إذا نزل في سياقه أصبح ظاهرة لها ما يبرّرها زمن وضع

(36) الأزهري محمد بن أحمد . مقدّمة تهذيب اللّغة . دراسة وتحقيق أحمد عبد الغفور عطار ط 1 . مصر 1956 ص 33 .

(37) نفسه ص 114 .

(38) ابن منظور . لسان العرب . ط . دار المعارف بمصر د . ت . ص 13 .

المعجم . فرمضان عبد التّواب يعتبر في (I . ج . 4) أنّ التّضخيم في المادّة مأخذ والحقيقة أنّ ذلك أمر قصده بعض المعجميّين المتأخّرين صيانة للغة من الاندثار . كما أن خلوّ المعاجم القديمة من ظاهرة لم تبلور إلا حديثا لا يعدّ من المآخذ . وفي هذا الإطار ننّه إلى أنّ مفهومي تطوّر اللّغات والعائلات اللّغويّة اتّضحا مع الدّراسات المقارنة في القرن التّاسع عشر . ولذلك نعتبر أنّ إغفال ناحية التطوّر اللّغويّ (I . ج . 1) وخلوّ المعاجم العربيّة من المقارنات باللّغات السّامية الأخرى (I . ج . 3) كانا من الأمور العاديّة في المعجم القديم ولا يُعدّان من المآخذ لوجودهما خارج مجال أهداف المعجميّين العرب .

لقد قامت نظريّة تصنيف المعجم عند العرب على ثلاثة معطيات أساسيّة . أوّلها مادّة العمل وفي ضوئها تبينّت بعض مظاهر العلاقة بين مجال المعجم ومجال النّحو . وثانيها طريقة العمل التي حدّدت صنف المعجم المحتاج إليه وثالثها السّياق التّاريخيّ الذي برهن فيه المعجميّون على مرونتهم وقدرتهم على تطويع جانب من الأهداف لمقتضيات الظّرف . ويمكن عندئذ أن تقول إنّ خُطط وضع المعاجم موجودة في معاجمنا . وإنّ المعطيات التي أسّسوا عليها تصوّرهم تشهد على أنّ الغرض بل الأغراض متمثّلة . ويبقى أن نتساءل بعد هذا إلى أيّ حدّ التزموا بالمقوّمات النظريّة في مرحلة التّطبيق ؟

III . المقوّمات الإجرائيّة في المعجم العربي .

III . أ - مقوّمات الجمع :

شهد وضع اللّغة العربيّة تغيّرين أساسيين مهّدا لظهور المعجم . فلقد تحوّلت من ظاهرة يقتصر تعلّمها قراءة وكتابة على فئة معيّنة هي الخاصّة إلى ظاهرة تتعلّمها أغلب شرائح المجتمع (39) - أي العامّة - قراءة وكتابة .

(39) مهدي المخزومي . عبقرى من البصرة . بيروت ط 2 . 1986 . فصل مراكز الثقافة في البصرة .

ولقد ارتقت أيضا إلى مستوى من الانتشار جعلها وسيلة اتصال بين مجتمعات تختلف انتماءاتها جغرافيًا وثقافيًا وتشارك في استعمال تلك اللغة . فالمعجم ظهر بعد أن أصبحت العربية اللغة الرسمية التي يستعملها العرب المسلمون والمسلمون من غير العرب وحتى من حمل على العرب هاجيا إنما كانت وسيلته في ذلك العربية . وكان من نتائج هذا الانتشار أن غاير الاستعمال بعض قوانين اللغة وأساليبها . وذلك ما دعا إلى جمع اللغة وتدوينها . يقول ابن خلدون : « لما فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المسماة عند أهل النحو بالإعراب . . . ثم استمر ذلك الفساد بملازمة العجم ومخالطتهم حتى تأدى الفساد إلى موضوعات الألفاظ . . . فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين خشية الدروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث » (40) فكيف تفاعل المعجميون مع هذه المغامرة ؟ .

لقد استنبطوا مقولة الفصاحة لتكون إطارا يضمن للعربية البقاء ويعترف بما جاء به بعض الاستعمال من جديد واحتاروا - لأسباب من خارج اللغة أحيانا - أن تكون القبائل التي تؤخذ عنها العربية بعيدة عن مواضع التداخل بين اللغات وثيقة الصلة بنص القرآن : « كانت قریش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ . . . والذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد . . . ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين . . . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم » (41) . كما انكب المعجميون على اللغة من الدّاخل يستقصون

(40) عبد الرحمن بن خلدون - المقدمة تحقيق عبد الواحد وافي ط 3 . مصر د . ت ج 3 ص 1268 .

(41) جلال الدين السيوطي . المزهري في علوم اللغة ط بيروت 1986 ج 1 ص 212 .

خصائصها وعادات أهلها في النطق وتمكّنوا بفضل ذلك من الفصل تقريباً بين الفصح من جهة والمولّد والدّخيل من جهة ثانية . يقول الخليل : « فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّة من حروف الذّلّق أو الشفوّة . . . فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب . وليس في كلام العرب د عشوقة ولا جلاهق ولا كلمة صدرهانر . . . » (42) .

ويبدو أن المعجميّين لم يبلوروا هذه الضوابط من أجل إقصاء ما هو غير فصيح وإنّما فعلوا ذلك لمجرّد التنبيه إلى ضرورة الفصل بين الصّنفين . ولّمّا جمعوا اللّغة راعوا واقع الاستعمال وأدرجوا في معاجمهم كثيراً من الوحدات المولّدة جمع لنا السيوطي نماذج منها مسندة إلى مصادرها (43) كما أدرجوا كثيراً من الوحدات الدّخيلة . بل ذهب ابن دريد إلى تذييل معجمه - رغم أنّه من معاجم الكلمات - بأبواب منها « باب تكلمت به العرب من كلام العجم حتّى صار كاللّغة » (44) واحتوت معاجم المواضيع بطبيعتها على أبواب خاصة بالدّخيل نذكر منها :

- « باب ما يجري مجرى الموازنة بين العربيّة والفارسيّة (46) .

- باب ما أعرب من الأسماء الأعجمية (46) .

- باب إطراد الإبدال في الفارسيّة (46) .

- باب ما خالفت العامّة فيه لغة العرب من الكلام (46) .

(42) الخليل بن أحمد . كتاب العين . تحقيق عبد الله درويش ط بغداد 1967 ص 58 وما بعدها .

(43) المصدر (41) ج 1 ص 304 .

(44) ابن دريد - جهرة اللغة . تحقيق رمزي منير البعلبكي . ط . بيروت 1987 ص 1322 .

(45) أبو منصور الثعالبي . فقه اللغة الدار العربيّة للكتاب 1981 . ص 314 - 319 .

(46) ابن سيده - المخصص . ط بيروت د . ت السفر 14 ص 39 ← 44 .

أفضت مقولة الفصاحة إذا إلى التمييز بين مستويات فصيحة وأخرى غير فصيحة . أمّا ما ذهب إليه رمضان عبد التّوّاب في (I.ج.5) من ضرورة الفصل بين مستوى الفصحى واللّهجات القديمة فيخالف التقسيم الذي حكم عملية الجمع بصفة أساسيّة . كما أنّ مقولة الفصاحة لم تلغ من المعجم كلّ ما هو غير فصيح فليس عدم استقصاء الكلام المستعمل عند الجمع (I.أ.3) ولا عدم التمسك بالتناظر (I.ب.3) ولا نقص التّكامل (I.ب.4) يفسّر ضرورة بالتقيّد بمقولة الفصاحة . بل قد يرجع ذلك أيضاً إلى طبيعة الوحدات التي لم يشملها الجمع . فقد تكون قليلة الاستعمال نادرة لا تستدعي الوقوف عندها . كما أنّه ليس من السّهل أن يخضع المعجميّ كلّ كلمة دخيلة لنظام في التّرتيب يعتمد مفهوم الاشتقاق وهو يعلم أنّ الدّخيل غير مشتقّ بطبيعته . وذلك ممّا يفسّر في نظرنا استقصاء هذا الصّنف من الكلمات في معاجم المواضيع .

III . ب مقومات الوضع :

تعتبر مرحلة الوضع أكثر مراحل صناعة المعجم صعوبات . فالمعجمي يواجه فيها مشاكل التّأليف الحقيقيّة وقد يفاجأ فيها بصعوبات تضطرّه إلى تعديل الخطّة التي رسمها في المرحلة النظريّة . والمآخذ المتّصلة بالوضع كثيرة . لذلك نقترح إرجاعها إلى مجالات ثلاثة : الكتابة والتّرتيب والشرح .

III . ب . 1 . الكتابة :

للمعجم قيمة وثائقية تجعله في نظر القارئ المرجع الذي يرفع اللبس ويفصل بين الخطأ والصّواب . لذلك تعدّ ظاهرة التّصحيف والتّحريف (I.أ.1 و I.ج.6) من أخطر المآخذ على المعاجم . فما هي أسباب وجود هذه الظّاهرة في المعجم العربي؟ وهل كان المعجميّون واعين بها؟ وماذا فعلوا ليتصدّوا لها؟ تعدّ طبيعة الخطّ العربيّ السّبب الرّئيسي الذي يفسّر

التّصحيّف . فرغم ما أدخله عليه اللّغويّون من تطوير بالنّقط والإعجام قبل ظهور المعجم بقيت بعض المواضع لا تأمّن من اللّبس في كلّ الحالات . فتسع مجموعات (47) من الحروف تتشابه عناصر كلّ مجموعة منها تشابها لا يميّز فيه بين الحرف والحرف إلّا بنقطة أو بمكان النّقطة . ومن خصائص الكتابة العربيّة كذلك أن الحركات القصيرة ترسم « متى رُسمت - فوق الحروف أو تحتها . وقد أدرك المعجميّون خطورة هذه الظّاهرة وصرّح بعضهم بذلك في مقدّمة معجمه . يقول ابن فارس « أنشأت كتابي هذا . . . فمن مرافقه قرب ما بين طرفيه وصغر حجمه . . . ومنها أمانة قارئه المتدبّر له من التّصحيّف » (48) وفضلا عن ذلك حاول المعجميّون أن يحدّوا من مواضع الخطأ واللّبس بشتّى الطّرق فكانوا ينصّون على الحرف باللفظ أحيانا « العرقدة بالقاف : شدة الفتل بالفاء » (49) وكانوا يصرّحون بالحركة أو بالسّكون إذا رأوا ضرورة تدعو إلى ذلك « الحتره بالفتح الرّضعة الواحدة » « والحتك ساكن التاء أن يقارب الخطو ويسرع رفع الرجل ووضعها » . (50) والتجوّوا في بعض الحالات إلى تحديد رتبة بعض الحروف « العرنقصان بالنّون بعد الرّاء والعرقصان بفتح العين والرّاء : الحندقوقي » (51) .

والملاحظ أن الوحدات التي تستهدف للتّصحيّف تكون في الغالب من الكلمات الغريبة أو النّادرة أو القليلة الاستعمال لذلك نرجّح أنّ ما فاعله

(47) هي [ب-ت-ث-ذ-ي-ج ح خ] [د ذ] [ر ز] [س ش] [ص ض] [ط ظ] [ف ق] .

(48) ابن فارس - مجمل اللغة - ط 1 . بيروت 1984 ج 1 ص 75-76 .

(49) الفيروزابادي - القاموس المحيط مائة (عرقدة) .

(50) ابن منظور - لسان العرب . مائة (حتر) ومادة (حتك) .

(51) الفيروزابادي . القاموس المحيط . مادة (عرقص) :

المعجميون العرب إن لم يقض على الظاهرة تماماً فقد تركها في حدود لا تمس بالقيمة الوثائقية للمعجم .

III . ب . 2 . الترتيب .

كُنَّا بَيْنَا فِي (II.ب) أَنَّ المعجميين توصلوا إلى تصوّرين مختلفين في مادة الترتيب فالتَّخَذَ أحدهما الدَّالَّ منطلقاً في ترتيب وحدات المدوَّنة (مدرسة الكلمة II.ب.1) وفضَّل الآخر الانطلاق من المدلول (مدرسة الموضوع II.ب.2) . لكنَّ الدَّارسين اكتفوا بتقويم مناهج ترتيب الوحدات في معاجم الكلمة . فاعتبر حسين نصَّار أنَّ « من أهمَّ أسباب الشُّكوى في معاجمنا النِّظم الَّتِي اتَّبَعْتَهَا فِي تَقْسِيمِهَا وَتَرْتِيبِ أَبْوَابِهَا » (52) ورأى رمضان عبد التَّوَّاب أنَّ ما « يعيب المعاجم العربيَّة كذلك عدم المنهجية في ترتيب مفردات المادَّة الواحدة فيتحتَّم على المرء في كثير من الأحيان أن يقرأ المادَّة كُلَّهَا للعثور على بغيته » (53) ويتَّضح من هنا أنَّ المأخذين يتناولان التَّرتيب في مستويين اثنين : مستوى الموادِّ الأصليَّة ومستوى ترتيب الكلمات داخل المادَّة الأصليَّة . فكيف عالج المعجميون العرب هذه الظاهرة في مستوييها ؟ .

● ترتيب الموادِّ الأصليَّة .

لقد أدركوا جميعاً أهميَّة الترتيب في محاصرة وحدات المدوَّنة وفي تسهيل عمليَّة الرَّجوع إليها لمن يحتاج إلى ذلك من القراء وحدد كل واحد منهم منهجه في ترتيب الموادِّ الأصليَّة والتَّغيير الَّذِي قد يكون أجراه على المناهج المتَّبعة قبله ، يقول ابن دريد : « قد ألَّف أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفرهودي كتاب العين فأتعِب من تصدَّى لغايته وعنى من سما إلى نهايته . . . وأملينا هذا

(52) حسين نصَّار - المعجم العربي نشأته وتطوره . القاهرة 1967 ص 754 .

(53) رمضان عبد التَّوَّاب . فصول في فقه اللغة ط . القاهرة 1987 ص 288 .

الكتاب والنقص في الناس فاش . . . فسَهَّلنا وعَرَه . . . وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة إذ كانت بالقلوب أعقب» (54) .

ولمّا كان الخليل رأس مدرسة الكلمة نرى من الضّروري أن نتيّن الأسس التي اعتمد عليها في ترتيب وحدات معجمه ونتابع التّغييرات التي طرأت عليها بعد ذلك حتّى نحدّد عوامل الاختلاف في نظم التّرتيب .

● 1 . أسس ترتيب الموادّ الأصلية عند الخليل .

أ . تقسيم المعجم إلى 25 كتاباً يختصّ كلّ واحد منها بحرف . وترتيبها حسب المخارج فكان أوّلها كتاب العين وبه وُسم الكتاب كلّهُ وآخرها كتاب الميم باعتبار أنّ الميم آخر حرف في التّرتيب و« الياء والواو والألف والهمزة هوائيّة » (55) في نظر الخليل لا مخرج لها ونتج عن ذلك أن أرجئت الموادّ الأصليّة المعتلّة والمهموزة إلى أواخر الأبواب .

ب . تقسيم كلّ كتاب إلى 6 أقسام حسب طبيعة حروف البناء الأصليّ وعددها : الثنائيّ فالثلاثيّ الصّحيح فالثلاثيّ المعتلّ فاللّفيف فالرباعيّ فالخماسيّ .

ج . تفريع كلّ قسم إلى أبواب حسب الحروف الثنائيّ فالثالث من المادّة الأصليّة مع مراعاة التّرتيب المخرجيّ للحروف .

د . تفريع كلّ باب إلى تقلبيّاته مع التّمييز أحياناً بين ما هو مستعمل وما هو مهمّل .

(54) ابن دريد - الجمهرة ط 1 . بيروت 1987 ص . 40 .

(55) الخليل بن أحمد . كتاب العين ط . بغداد 1967 ص 65 .

	باب العين والهاء واللام	← ع هـ ل
مستعملات		← ع ل هـ
		← هـ ل ع
		← هـ ع ل
مهملات		← ل ع هـ
		← ل هـ ع

هـ . جمع الكلمات المنجزة المشتركة في حروفها الأصبية وإدراجها تحت مادة من المواد التي ولدتها التقليلات .

	لُعوق
	لُعِق
	ملعقه
(ل . ع . ق)	لُعقه
	لَعقه
	لُعاق

● 2 التغييرات الطارئة على منهج الخليل :

أ - تغييرات جزئية طرأت على الترتيب حسب المخارج مثل مخالفة القالي ت 356 هـ لترتيب الخليل بتقديمه الهاء على العين .

ب - تغييرات جزئية في الأبنية فابن دريد ت 321 هـ خالف الخليل 175 هـ في القول بوجود الشَّائِي المثلث (دَق) وخالفه أيضا في القول بوجود الشَّائِي المضاعف (صلصل) واعتبر الأول ثلاثيا والثاني رباعيا . فأصبحت الأبنية في الجمهرة مقتصرة على الثلاثي والرَّباعي والخماسي .

ج - إبطال العمل بالترتيب حسب المخارج وتعويضه بالترتيب الألفبائي مع ابن دريد ت 321 هـ وقد نتج عن ذلك توزيع المعتلّ واللفيف على سائر أبواب المعجم بعد أن كانت مجمعة في أجزاء خاصة بها .

د - إبطال العمل بالأبنية والتقليبات وتعويضهما بالترتيب القائم على آخر حرف من المادة الأصلية بابا وأول حرف منها فصلا . وذلك انطلاقا من الجوهرى ت 400 هـ في الصحاح .

● 3 . عوامل التغيرات :

نلاحظ أنّ التغيرات مسّت كلّ أسس الترتيب التي ركّزها الخليل باستثناء الأساس الخامس (هـ) وكنا بيّنا في (II.ب.1) أن ذلك ممّا يشرّع لاعتبار هذه المعاجم تنتمي جميعها إلى مدرسة واحدة .

ترجع التغيرات إلى ثلاثة عوامل :

(أ) إدراك المعجميين لضرورة تقريب المعجم من الجمهور فما اعتمده الخليل من ضوابط صوتية (مخارج الحروف) وصرفية (الأبنية) ورياضية (التقليبات) جعل منهجه في الترتيب عسير المنال يشترط أن يكون المستعمل ملما بمعطيات لا تتوفّر له الضرورة لذلك أبطل العمل بالترتيب حسب مخارج الحروف وحسب الأبنية .

(ب) مواكبة الصناعة المعجمية لتطور الدرس الصوتي والصرفي وذلك يفسّر في نظرنا التغير الحاصل في ترتيب الحروف حسب المخارج وفي عدد الأبنية .

(ج) إبطال العمل ببعض أسس الترتيب لزوال أسباب وجودها فقد اعتمد الخليل على التقليبات ليجمع كلام العرب ويحصر وحداته

في أصول أبنيتها . ولما جمعت اللغة في المعاجم لم تعد الحاجة تدعو إلى استعمال التقليل فأبطل العمل بها .

نرى إذا أن تعدد نظم الترتيب (I.أ.4) ليس مأخذا بقدر ما هو ظاهرة سليمة حتمها تجاوب المعجم العربي مع المعطيات العلمية (تطور دراسة الصوتيات والصرف) والبشرية (الجمهور) الحاققة به . وكان ذلك في إطار حافظ فيه على خاصية مميزة للغة العربية وهي خاصية الاشتقاق من أصل البناء .

●● الترتيب الداخلي للكلمات

تبين لنا في (II.أ.3) أن الوصول إلى الشكل النظري أو « أصل البناء » (56) أو « بسيط الكلمة » (57) أفرزته الطبيعة الاشتقاقية للغة العربية . فالمعجمي عندما حلل مدوّنته إلى كلمات لاحظ أن مجموعات منها تشترك في حروف أصول وتختلف في حروف زوائد فاعتبر أن كل مجموعة تؤلف عائلة صلة القرابة بينها من حيث الشكل هي تلك الحروف الأصول وذهب ابن فارس ت 395 هـ في معجم المقاييس إلى أن تلك الصلة تتجاوز الشكل إلى المعنى معتبرا أن المادة الأصلية تحصل معنى (أو أكثر من معنى) يتفشى في سائر المشتقات المتولدة عنها : « أب : أعلم أن للهمزة والباء في المضاعف أصلين أحدهما المرعى والآخر القصد والتهيو » (59) . ولا شك أن في ذلك بعض التأثير بما عرفته ظاهرة الاشتقاق الأكبر من عناية على يد ابن جني (59) خاصة إلا أن هذا التأثير لم يجعل ابن فارس يتبنى القول بهذه الظاهرة أو يؤسس

(56) مصطلح يستعمله الخليل بن أحمد . العين ط . بغداد 1967 ص 53 ج 1 .

(57) مصطلح يستعمله ابن سيدة . المحكم ط . مصر 1958 ج 1 ص 14 .

(58) ابن فارس - مقاييس اللغة ط . 2 مصر ص 6 تحقيق عبد السلام محمد هارون .

(59) عبد القادر المهيري 1973 Tunis p. 250 - 259 Les théories grammaticales d'Ibn Jinnī .

معجمه عليها وقد ارجع الاستاذ عبد القادر المهيري (60) ذلك إلى ما في نظرية ابن جني من تكلف لا يستجيب له واقع اللغة دائما .

وباستثناء ما جاء في معجم المقاييس لابن فارس لم يحاول المعجميون أن يبحثوا في الصّلات القائمة بين المادّة الأصليّة والكلمات المتولّدة عنها ليرتبوا في ضوءها هذه الكلمات ترتيبا داخليّا . ويصعب أن نقول إنهم كانوا يعتبرون أنّ عمليّة الاشتقاق تقع مباشرة من أصل المادّة إلى الكلمة المنجزة عبر وزن معين بطريقة نمثلها كالآتي (61) :

فَعَلَ	خَنَعَ (61)
فَعَلَ إِلَيْهَا	خَنَعَ إِلَيْهَا
فَعَلَّةٌ	خَنَعَةٌ
فَعَلَ لـ	خَنَعَ لـ
أَفْعَلَ إِلَى ..	أَخْنَعَ إِلَى ..
فُعَالَهُ	خُنَاعَهُ

(خ - ن - ع)

ولو سلّمنا أنّ ذلك كان رأيهم في الاشتقاق فإنّ صناعة المعجم تقتضي أن يحدّدوا طريقة يرتّبون في ضوءها الكلمات وقد حاول الأستاذ محمّد رشاد الحمزاوي أن يبحث عن شيء من هذا الترتيب في لسان العرب لابن منظور بالرجوع إلى مادّة (ع. ر. ب) (62) ولاحظ « حرصه (ابن منظور) على التدرّج من المعنى العامّ وفروعه إلى المعنى الخاصّ وصلاته المختلفة ... وفطنته إلى جمع كلّ ما يخضع إلى معنى واحد » (63) وهي ملاحظة تحتاج إلى دليل على إطرادها في كامل المعجم .

(60) نفسه ص 259 .

(61) كلمات جاءت في كتاب العين مادة (خ ن ع) .

(62) محمد رشاد الحمزاوي : من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا ص 71 تونس 1983 .

(63) نفسه ص 87 .

وإذا سلّمنا بما جاء في أطروحة حسين نصّار فإنّ المعجم العربيّ القديم عرف مع الفيروز آبادي ت 817 هـ ترتيباً داخلياً منتظماً : « الانتظام الداخليّ للموَاد في القاموس يقوم على فصل معاني كلّ صيغة عن زميلتها في الاشتقاق مع تقديم الصّيع المجرّدة على المزيد وتأخير الأعلام » (64) .

والمرجح أنّ اهتمام المعجميّين في البداية كان موجّهاً أساساً إلى الفصل بين الحروف الأصول والحروف الزوائد ولم يتجاوزوا ذلك إلى اتّخاذ موقف معيّن يفصل بين المجرد والمزيد إلّا في فترة متأخرة . وقد تصدّى الأستاذ الطيّب البكّوش إلى هذا الأمر بالتحليل وبيّن أنّ « محور الدّراسة الصّرفيّة العربيّة هو البحث عن الأوزان باستعمال القياس القائم على الاشتقاق بتمييز الأصل عن الزائد » (65) .

لذلك نعتبر أنّ عدم المنهجية في ترتيب مفردات المادّة الواحدة (I. ج. 7) مأخذ حاول المعجم العربيّ تداركه في ضوء ما رسمه الدّرس النّحوي من أوّلّيات وما بلغه بعد ذلك من تطوّر .

III. ب. 3. الشّرح .

اختلف الدّارسون في تقويمهم لهذا المستوى من التّصنيف المعجميّ ففي حين رأى رمضان عبد التّواب أنّ المعاجم القديمة تشكو قصوراً في الاستدلال على المعنى بالشّاهد (I. ج. 4) ذهب غيره إلى أنّ من مأخذ الشّرح الاضطراب (I. أ. 5) والنّقص في الإحالة (I. ب. 2) . ولئن كنّا أجبنّا جزئياً عن (I. ج. 4) عند تنزيلنا للصّناعة المعجميّة العربيّة في إطارها التاريخي فإنّه لا

(64) حسين نصّار . المعجم العربي نشأته وتطوّره ص 589 مصر 1968 .

(65) الطيب البكّوش : علم الصّرف بين النّظريات العربيّة والألسنية الحديثة في المجلة التّونسيّة للعلوم الاجتماعيّة عدد 66 ص 34 سنة 1981 .

يسعنا بالنسبة الى باقي المآخذ إلا أن نعتمد على المعاجم القديمة لتبين ما قام به المعجميون العرب من جهد في محاصرة مظاهر الإشكال في وحدات المعجم .
يبدو أن شرح الكلمات أو التعريف بها شغل المعجميين العرب إلى حد كبير . فاللغة العربية تحفل في نظرهم بالمشارك والأضداد وغيرها من الخصائص التي قد تؤدي إلى اللبس في فهم الكلمة أو الخطأ في استعمالها . لذلك سعوا إلى محاصرة المواضع التي يحتمل فيها اللبس أو الخطأ . ولقد صنف محمد أحمد أبو الفرج طرق الشرح تصنيفاً حسناً (66) استعان فيه بآراء أستاذه فيرث Firth ولكنه في رأينا فرّع الأصناف تفرعاً قد يذهب بالفائدة ويبدو لنا من ناحية أخرى أن المعجميين لم يتبعوا طرقاً في الشرح - وهو ما بنى عليه تصنيفه - وإنما كان دأبهم في الشرح أن يركزوا على الجوانب التي تحتاج إلى توضيح وهي أربعة :

الجانب التاريخي والجانب اللغوي والجانب الدلالي والجانب السياقي .

● 1 . الجانب التاريخي .

يهم هذا الجانب الشواهد وهو أمر نعود إليه في (4) كما يهم الوحدات الدخيلة والمولدة وبعض المظاهر اللفظية . وكنا تعرضنا إلى بعض هذه النواحي عند دراستنا لمقومات الجمع . فنكتفي هنا بالذكر بأن المعجم القديم ليس خالياً تماماً من المبحث التاريخي وإنما احتوى على معلومات تاريخية متصلة بأصول الكلمات في الحدود التي سمحت بها بعض ضغوط الوضع وهي خاصة جهل جل المعجميين باللغات الأعجمية المجاورة Adstrat باستثناء الفارسية . لذلك شكوا في عجمة وجدات كثيرة فعولوا في تحديد أصولها على النقل « التور . . . أبو عبيد عن أبي عبيده : ومما دخل في كلام العرب : الطست

(66) محمد أحمد أبو الفرج . المعاجم اللغوية . ط 1 . مصر 1966 . ص 101 - 123 .

والتَّورُ والطَّاجن وهي فارسيَّة كُلُّها . قال ابن دريد : فأما التَّور الرِّسول فعربيٌّ صحيح » (67) . كما أنَّ تردِّدهم في الجزم بعجمة الكلمة قد يرجع إلى إنها بلغت درجة متقدِّمة من الاندماج في اللِّغة العربيَّة مثل كلمة لجام الَّتِي اشتقَّ منها الفعل واسم الفاعل واسم المفعول . . .

● 2 . الجانب اللِّغوي .

يحتاج المعجميُّ إلى الاستعانة ببعض الظواهر اللِّغوية عند تحليله لجزئيَّة من جزئيَّات الكلمة فنجد الخليل يصرِّح ببعض الاختلافات في نطق حروف الكلمة : « خطيب مصقع : بليغ والسَّين أحسن . والصقيع : الجليد يصقع النَّبات والسَّين قبيح » (68) . وإذا طرأ تغيير على بنية كلمة توقَّف عنده بالتحليل « يقال عضاهة واحدة وعضة أيضا على قياس عزة تحذف منها الهاء الأصليَّة كما حذفت من الشَّفة وردَّت في الشَّفاء » (69) . وقد يستدعي الأمر التنبيه إلى بعض الظواهر النَّحوية « العشر عدد المؤنَّث وذكَرت المذكَّر » (70) .

وقد ألحَّ المعجميُّون أحيانا على التَّوسيع في توضيح طريق الاستطراد وقفة مطوَّلة في ظاهرة من الظواهر الصَّوتية أو الصَّرفية أو النَّحوية أو البلاغيَّة « العزهاة . . . جمعه عزهون تسقط منه الهاء والألف الممالة - لأنها زائدة - لا تستخلف فتحة كقولهم مشنون وكل ياء ممالة مثل ياء عيسى وموسى على فعلٍ وفُعلٍ فهو مضموم بلا فتحة نقول عيسون وموسون ولذلك نقول في جمع أعشى

(67) أبو منصور الجواليقي - المعرب تحقيق أحمد محمد شاكر ط 2 - د . ت ص 134 .

(68) كتاب العين مادة (ص ق ع) .

(69) نفسه مادة (ع . ض . ه) .

(70) نفسه مادَّة (ع . ش . ر) .

ويحیی أعشون ويحيون فهما مفتوحان في الجمع لأنهما على بناء أفعل ويفعل» (71) .

وإلى جانب هذا التوسّع النظري في بعض الظواهر يسكت المعجميون أحيانا عن بعض الخصائص التي يحتاج إليها في توضيح الكلمة من حيث البنية أو من حيث التركيب . فلا يصرحون بها . ومن هذه الخصائص المسكوت عنها نذكر على سبيل المثال لزوم الفعل وتعدّيه (72) أو الجموع غير القياسية للأسماء .

والسبب الذي به تفسّر هذه الثغرات هو أنّ التصنيف المعجمي وجّهه السياق التاريخي إلى مقاومة اللّحن وحفظ اللّغة من الضياع فركّز المعجميون على مواطن الإشكال وتوسّعوا فيها أحيانا حتّى تجاوزوا الحاجة وبدت لهم مواضع أخرى غير محتاجة في ذلك الظرف إلى التوضيح . ولكن بمرور الزمن وتبدّل الأحوال والمعطيات نرى اليوم أنّها من الظواهر التي ينبغي التوقّف عندها في المعجم بانتظام .

● 3 . الجانب الدلالي ..

حاول المعجميون العرب أن يسيطروا بجانب الدلالة في وحدات المعجم معتمدين ثلاث طرق متكاملة ولكنها لا تجتمع في شرح كلّ وحدات المعجم . تتمثل الطريقة الأولى في بيان العلاقة المعنوية الرابطة بين الكلمة المعنوية بالشرح وكلمة غيرها . وتلك العلاقة إمّا علاقة ترادف « يقال عَقَّ ثوبه إذا

(71) نفسه مادة (عزه) .

(72) نجد في كتاب العين اشارات غير منتظمة إلى ظاهرة التعدية وهي في الجزء الأول ط . بغداد 1967 لم تتجاوز أربع ملاحظات (ص 190 - 254 - 274 - 341) .

شَقَّهَ « (73) أو « العُثَّةُ السَّوسَةُ » (73) وإِما علاقة تقارب في المعنى :
« التَّهْزَعُ شبه التَّنَكَّر والعبوس » (73) وإِما علاقة تضاداً : « القعس نقيض
الحذب » (73) .

وتتمثل الطريقة الثانية في إبراز مكوّنات المجال الدلالي المحددة لمعنى
الكلمة « عسعست السّحابة أي دنت من الأرض ليلا في ظلمة وبرق » (73)
ونلاحظ هنا أنه استعمل عناصر من مجالات مختلفة ليلعب بتوضيح المعنى إلى
أقصى درجات الدقّة . فالسّحاب والأرض والظلمة والبرق من عناصر الطّبيعة
والليل والدّنو يرجعان إلى الزّمان والمكان وهذه من أدقّ الطّرق في الشّرح لا
تختلف إجراءاتها عمّا توصّل إليه علم الدّلالة La Sémantique نظرياً من إمكانية
تقطيع دلالة الوحدات إلى معانٍ Sème أي أجزاء من المعنى تمكّن من إدراك
الفوارق المعنويّة بين وحدات يجمع بينها حقل دلالي واحد Un champ
Sémantique . وكنا أشرنا في (II . ب . 2) إلى أنّ معاجم الموضوع أثري من
معاجم الكلمة في هذا الشأن .

وتتمثل الثالثة في تحليل المدلول تعليلاً اشتقاقياً وذلك بالبحث عن الخيط
الدلالي الرّابط بين المادّة الاشتقاقية والكلمة المعنوية بالشرح : « المعاهد :
الذّميّ لأنّه معاهد ومبايع على ما عليه من إعطاء الجزية والكفّ عنه » (74) أو
« الخزوع تخلف الرّجل عن أصحابه في مسيرتهم وسمّيت خزاعة بذلك لأنّهم
ساروا مع قومهم من سبأ أيام السّيل العرم فلما انتهوا إلى مكّة تخزّعوا عنهم
فأقاموا وسار الآخرون إلى الشّام » (74) .

(73) الخليل بن أحمد . كتاب العين . موادّ (عق) (عث) (هزغ) (قعس) .

(74) نفسه مادة (عس) ومادة (عهد) ومادّة (خزغ) .

4 - الجانب السياقي

للسّواهد قيمة وثائقية أكيدة فهي تفيدنا بمستعمل الكلمة وترجعنا بالتّالي إلى زمن استعمالها . ولئن كانت هذه القيمة أكيدة فهي محدودة باعتبار أنّ الشّواهد انحصرت تقريباً من حيث الزّمان والمكان في ما سمح به مفهوم الفصاحة ومن حيث الأصناف في الشّعر والقرآن والحديث . لهذا السّبب نجد كلمات كثيرة في المعجم لا يذيل شرحها بشاهد . فالكلمات المدرجة تحت مادّة (فزع) في كتاب العين خالية من كلّ شاهد ولا يعني ذلك بالضرورة أنّ هذه الكلمات لم تكن مستعملة أو أنّها من وضع اللّغويين لذلك نرى أنّ ما ذهب إليه رمضان عبد التّوّاب في هذا الشّأن (1 . ج . 2) في حاجة إلى إعادة نظر . ونعتبر أنّ قيمة الشّاهد الحقيقيّة في المعجم تتجاوز التّوثيق إلى سدّ الفراغ الموجود في مستوى من مستويات الشّرح . فقد يوضّح لنا الشّاهد معلومة لغويّة غير مصرّح بها ونحن في حاجة إليها : « عكف يعكف عكفا وعكوفاً وهو إقبالك على الشّيء لا تصرف عنه وجهك قال العجّاج يصف حميراً وفعلًا : فهنّ يعكفن به إذا حجا عكف النّبيط بلعبون الفنزجا ... وفي القرآن الكريم « يعكفون على أصنام لهم » ... قال الله عزّ وجلّ « وأنتم عاكفون في المساجد » (75) فقيمة الشّاهد هنا تتجاوز بيان مقام استعمال فعل عكف إلى إظهار حروف الجرّ التي يتعدّى بها . وأدرج المعجميون أن الشّاهد ضروريّ في شرح كلّ الكلمات ولكنهم كانوا واعين في الوقت ذاته بأنّ بعض الشّواهد لا تخلو من غموض فاستطردوا عندئذ يشرحون الشّاهد : « اعتشّ الطّائر إذا اتّخذ عشا قال يصف ناقة :

(75) الخليل بن أحمد - كتاب العين مادّة (عكف) .

يتبعها ذو كُدنة جرائض لخشب الطلح هصور هائض

بحيث يعتش الغراب البائض .

قال البائض وهو ذكر فإن قال قائل الذكر لا يبيض قيل هو في البيض سبب ولذلك جعله بائضا على قياس والد بمعنى الأب وكذلك البائض لأن الولد من الوالد والولد والبيض في مذهبه شيء واحد» (76) .

ولا يقتصر جانب السياق في نظرنا على الشواهد بل إنه يشمل أيضا إقحام الكلمة المعنوية بالشرح في مركب من المركبات النحوية يكون من صياغة المعجمي وبذلك يتضح مقام استعمال الكلمة واختلاف المعاني باختلاف المقام : « قبع الخنزير بصوته قبعاً وقباعاً . وقبع الانسان قبوعاً أي تخلف عن أصحابه » (77) . فالفعل هنا واحد من حيث هو دالّ ولكن المدلول يختلف باختلاف السياق أي باختلاف الفاعل الذي يسند إليه .

تبيّن إذا أنّ الكلمة حظيت لدى المعجميين العرب بشرح مستفيض استهدف جانبها التاريخي أحيانا لكن ركّز بصفة خاصّة على ما لهذه الكلمة من علاقات بمختلف أنظمة اللّغة يحتاج القارئ إلى الإحاطة بها لكي لا يلتبس عليه الفهم ويحسن استعمال الكلمة .

(76) الخليل بن أحمد كتاب العين مادة (عش) .

(77) الخليل بن أحمد . كتاب العين - مادة (قبع) .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن الجوانب الأربعة للشرح ليس اعتمادها منتظماً في شرح كل كلمة وإنما يوجد بعضها أو كلها متى وُجد الإشكال ومتى لم تحتج الكلمة إلى أي توضيح اكتفي بإدراجها في المعجم وهي حالات قليلة في المعاجم الأولى (78) . وأكثر قلة في المعاجم المتأخرة . والتفاوت في الشرح بين كلمة وأخرى لا يعني الاضطراب وإنما يعني مراعاة جانب الإشكال أو جوانبه وهو أمر يختلف من كلمة إلى أخرى .

ورغم إدراك المعجميين مسبقاً للجوانب التي ينبغي الثبّت منها في جمع الوحدات ووضعها فإنهم وجدوا أنفسهم في مرحلة التطبيق يواجهون ضغوطاً جعلتهم يختزلون بعض ما ينبغي جمعه أو يضخّون بشيء من مستويات الوضع أو يستطردون استطرادات لا يحتاج إليها القارئ بالضرورة وأهمّ هذه الضغوط في نظرنا غزارة المادة في المدوّنة التي اعتمدها والشعور المتواصل بضرورة أداء الأمانة العلمية أي بنقل كلّ ما جاء عن المتقدمين لحفظ اللغة من الضياع . فاتّسمت مرحلة الوضع نتيجة لذلك بمرونة في اتباع الخطّة المرسومة لكنها لم تحد عنها .

الخاتمة :

أ . لقد تبيّننا من خلال هذا العمل أنّ هناك نقطتين على الأقلّ أثّرتا ولكنّ البحث فيهما تتجاوز حدوده مقاصدنا :

1 - الحاجة إلى دراسة معاجم المواضيع وتوجيه البحوث إليها لتبيّن قيمتها وخصائصها والاستفادة منها .

(78) نفسه مادة (عم) يقول : « العمامة معروفة والجمع عمامم » .

2 - ضرورة دراسة مواطن الالتقاء ومواطن الاختلاف بين النحاة والمعجميين في الظواهر التي تهّم الطرفين مباشرة كظاهرة الاشتقاق .

ب - إننا قصدنا بهذا العمل أن نبين قيمة التراث المعجمي دون أن نغفده أو نقدسه . فمهما بلغ التراث من الأهمية تبقى قيمته رهينة الظرف الذي أنتج فيه . وإنما حاولنا أن ننبه إلى أمرين :

1 - إن تقويم المعاجم العربية القديمة في ضوء مقاييس مستمدة مما وصل إليه المعجم عند الغربيين اليوم لا يؤدي إلى نتائج سليمة .

2 - إن ما اعتبره الدارسون ، الذين اعتمدناهم ، مأخذ على المعاجم القديمة إذا نزل في سياقه التاريخي وأدرج ضمن خصائص المعجمية العربية ووُصل بينه وبين تطوّر الدرس النحويّ عند العرب غداً من المظاهر التي كان لا بدّ أن تعترى المعاجم العربية في مختلف مراحل تطورها .

ج . وإذا كان لا بدّ من التساؤل عن قيمة دراسة التراث المعجمي بالنسبة إلى الحاضر والمستقبل فإنه يجدر بنا أن نوّكد على أنّ عملنا هذا بين أهمّ العوامل الفاعلة في تطوّر المعجم العربيّ وهما عاملان اثنان : تكيف أهداف المعجميين مع مقتضيات ظروف وضع المعجم ومواكبة حاجم لتطوّر الدرس اللغوي . فإذا أردنا للمعجم العربي اليوم أن يتطوّر فلا بدّ أن نتهياً لذلك بوضع نظرية للمعجم تتأسس على دراسة علمية لما نطلبه اليوم من المعجم وتستفيد ممّا بلوره الدرس اللسانيّ من المفاهيم . وذلك لا يكون بغير تقدّم البحث في علوم اللسان جميعاً .

دكتوراه الدولة (تابع)

الاسم	الموضوع	تاريخ المناقشة	الجامعة
محمد الحبيب حامد	Le conte oriental et son traitement dans la littérature française jusqu'à la révolution : Contribution à l'histoire des mentalités.	26 جانفي 1989	جامعة باريس VIII
عمر بالهادي	Espace et Société en Tunisie. Développement , organisation et aménagement de l'espace depuis l'indépendance.	18 فيفري 1989	جامعة تونس I
عبد الجليل القروي	La Dramaturgie de Voltaire	14 افريل 1989	جامعة كلارمون II
عبد الرزاق بنور	Rhétorique des Attitudes Propositionnelles.	21 افريل 1989	جامعة تونس I
عامر الوسلاطي	Les côtes de la Tunisie : Recherches Géomorphologiques	22 افريل 1989	جامعة تونس I
مقداد عبد الله جبريل	شعر بكر بن وائل في الجاهلية وصدر الاسلام	24 جوان 1989	جامعة تونس I
فيصل غرايبة	الهجرة بين الاقطار العربية : واقعها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.	29 سبتمبر 1989	جامعة تونس I
احمد بانردة	المعالجات الإعلامية لحرب أكتوبر في الإعلام العربي السعودي - اذاعة - تلفزة - صحافة	16 مارس 1990	جامعة تونس I
حبيب صالح	Poétique Maghrébine et Intertextualité	2 افريل 1990	جامعة باريس XIII
ريتا عوض	الصورة الشعرية في ديوان امرؤ القيس	29 جوان 1990	جامعة تونس I
مجاهدة الشهابي	الاحداث الجانحون بين الواقع والتطلعات	5 جويلية 1990	جامعة تونس I
انسبة احمد المنصور	شعر البحرين من القرن السابع عشر الميلادي الى الثلث الاول من القرن العشرين	15 ديسمبر 1990	جامعة تونس I
جليل احمد العريض	فكر علي بن ابي طالب كما يبدو في نهج البلاغة	17 ديسمبر 1990	جامعة تونس I
منجني بورقو	Le Bassin Versant du Kébir - Miliane	10 ماي 1991	جامعة تونس I